20090411-0003-02

متاريس الحرب الأهلية في الشويفات في العام ١٩٨٣ (من كتاب «لبنان صوراً... ٣٥ عاماً» للزميل عباس سلمان)

جيل ثالث على درج المتحف!

لا أدري لماذا توقفت الأمس أمام صورة «عدنان»، أحمل حفيدي ابن أشهر سبعة، ألف به صالون البيت في محاولة لإرضائه عله يكف عن بكاء لم أستطع اكتشاف سببه، كدت أشاركه الفعل من شدة حبي له وخوفي عليه.

هذه الصورة كان قد فاجأني بها ابني هدية في عيد ميلادي، منسوخة عن صفحة من جريدة (نشرت مع رسالة مني وجهتها إلى عدنان بمناسبة عيد العشاق في العام ١٩٩٧)، ومحفوظة داخل إطار، وذلك تعويضاً عن حزن كنت عبرت عنه بسبب إضاعتها مذ ذاك.

إن الصورة ما زالت تحتل مكاناً على أحد رفوف المكتبة منذ ما يقارب العامين، تنتظر من يدق لها مسماراً لتعلق على الحائط وفقاً لجري العادة، وكأن المكان المؤقت راقها، ربما راقني، فاستوطنته.

توقف «نائل» عن البكاء عندما بدأت أنا الكلام. وجدتني أعرف الطفل على جده، أصف له ملامح الوجه، أتساءل إن كان هناك من شبه بينهما، أخبرته عن رحلة جده القسرية عنا التي بدأت منذ ستة وعشرين عاماً ولم تنته بعد. وأن باباه (أب نائل) كان له من العمر ستة سنوات عندما حرم من أبيه (أب زياد).

تنبهت بعد حين إلى ما يجري، خفت أن أكون قد أسأت التصرف بحق طفل تركه أهله بعهدتي لبضع ساعات، خشيت من وقع كلام بهذه القسوة بحضرة هذا الملاك، بل على مسامعه!

عاد نائل إلى أهله، أرجو أن يكون سالماً، وانفردت أنا أستعيد شريطاً طويلاً عن مسيرة البحث عن الذين خطفتهم الحرب وأخفتهم في غياهب المجهول عن عائلاتهم. كم من جدة يا ترى روت أو ستروي لأحفادها رحلة العذاب التي فرضت عليها بحثاً عن آباء هؤلاء... كم من نائل يا ترى لن يتسنى له أن ينعم بجد إلا من خلال الصورة داخل الإطار، هذا إذا كان محظوظاً!

كرت سبحة المشاهد لأمهات وزوجات وأخوات وأبناء المخطوفين والمفقودين يجوبون شوارع العاصمة، غير آبهين بنيران الحرب، يناشدون قادة الميليشيات المتقاتلة، مراهنين على ذرة إنسانية متبقية لديهم، للإفراج عن ذويهم، ويحملون السلطات الرسمية مسؤولية العمل من أجل عودة مخطوفيهم سالمين.

إن ما يسجل لأهالي المخطوفين والمفقودين هو التعالي على الجراح، التمسك بالحق وعدم الانجرار إلى ممارسات ومنطق الحرب، يوم سادت شريعة الغاب فأصبح كل اختلاف هو هدف تنبغي مواجهته، وكل آخر عدو يجب إزالته (إبادته).

كان هؤلاء ضحايا في الحرب وفي السلم. وفي الزمنين، كانوا دعاة وعمال سلام. كيف أو لماذا؟

صحيح أن ضريبة الحرب يتقاسمها الجميع بلا استثناء وعلى كافة المستويات. لكن هؤلاء الأهالي دفعوها، وبالإضافة إليها، يدفعون يومياً ضريبة مضافة ومضاعفة: أولاً بسبب فقدان شخص عزيز جداً، وثانياً لأن مصير هذا الشخص ما زال مجهولاً، وبالتالي فإن معاناتهم لا تزال مستمرة حتى اليوم.

لم يشارك هؤلاء في الحرب بل حاولوا المساهمة في وقفها.

حافظوا على صفاء قضيتهم بمنأى عن أي تدخل سياسي أو طائفي.

جمعتهم المصيبة فتوحدوا جسماً واحداً من جميع الطوائف والمذاهب والطبقات والمناطق والمشارب والانتماءات في زمن شهد فيه لبنان أشد حالات الانقسام والشرذمة.

في زمن الحرب، تنادوا للتلاقي: تظاهرتان من المنطقتين الشرقية والغربية تصبحان واحدة على معابر الانقسام والموت، واندمجوا في زمن السلم في هيئة واحدة.

لم يميزوا بين مخطوف وآخر بل طالبوا بتحريرهم جميعاً بلا أي مفاضلة أو تمييز. لم يميزوا بين جهة خاطفة وأخرى، بل توجهوا إلى المسؤولين والى جميع «المرتكبين» بخطاب واحد يدين جريمة الخطف ويطالب بالإفراج عن ذويهم.

لم يلجأوا إلى الخطف المضاد سعياً لتبادل مخطوف بآخر بالرغم من شيوع هذا الأسلوب واعتماده من قبل ميليشيات وأفراد عديدين.

رفضوا كل الإغراءات والعروض التي قدمت لهم من قبل بعض العناصر الميليشياوية للقيام بعمليات خطف لصالحهم أيضاً بهدف التبادل أو للتحريض على الثأر بقتل الضحية في حال لم يعد مخطوفهم.

نجحوا في تجاوز عمليات الابتزاز المالي والنفسي التي كان يلجأ إليها بعض صغار النفوس وتجار البشر، بعدما وقعت أكثر من ضحية في فخه.

كان أهالي المخطوفين والمفقودين من أوائل المهللين للسلم الذي أعلن في بداية التسعينيات، ظناً منهم أن من خطفته الحرب سيعيده السلم حكماً. لكن السلم جافاهم وتجاهل قضيتهم.

أيضاً، عضوا على الجرح وحملوا راية تصويب الخلل سعياً إلى سلام حقيقي يرتكز إلى مصالحة وطنية حقيقية.

تمسكوا بمطلب حق المعرفة، ليس فقط لجهة كشف مصير أحبائهم الذين سرقوا منهم، وإنما لكشف كل الحقائق المتعلقة بالحرب بغية تحليلها، معالجة نتائجها، التعلم منها.

لم تنسهم المعاناة، بطولها وعمقها، الواجب الذي تفرضه الذاكرة، فكانوا أول من طالب بإعلان يوم ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة مرددين شعار «تنذكر تما تنعاد».

رب من يرى في حفنة الأهالي وجوهاً معتقة تحاول التمسك بالماضي ونبش بشاعاته وتمنع التقدم إلى الأمام.

هم يرون أنه من دون نبش بشاعات الماضي كلها، مهما كانت أليمة، بما فيها نبش المقابر الجماعية المنتشرة تقريباً في كافة المناطق اللبنانية، لا يمكن تجاوز هذا الماضي. فتجاوز الماضي لا يمكن أن يتم بإدارة الظهر له بل بمواجهته للتصالح معه. عندها فقط، يمكن العبور إلى مستقبل آمن ينعم في ظلاله أولادهم وأولاد أولادهم. ينعم فيه أولاد الوطن.

هل نقر معاً ببطولة أهالي المخطوفين والمفقودين... هل نسجلهم رمزاً للقضية الوطنية وروّاد سلام؟

ألا يكافأ الأبطال؟ ألم يحن أوان مكافأة هؤلاء؟

إذا سألتم الأهالي أصحاب العلاقة عن ماهية المكافأة التي ينتظرونها، لأجابوا بصوت واحد: قضيتنا هي ضمن مسؤولية كل واحد منكم وليست مسؤوليتنا وحدنا فارفعوا لواءها وارفعوا الصوت من أجل حلها بشكل عادل وناجز. وذكروا فخامة رئيس الجمهورية بما تعهد به في خطاب قسمه، واسألوه: متى أوان تحقيقه عملياً. واسألوا دولة رئيس مجلس الوزراء ووزراءه عن الفقرتين ٢٣ و٣٥ الواردتين في البيان الذي أخذ بموجبه الثقة واللتين وضعتا العمل على حل هذه القضية في سلم اهتمام حكومة الوحدة الوطنية؟

تأكيداً على هذه الصرخة، اتصل بي نائل اليوم، واستوضحني عن النشاط الذي سيقيمه الأهالي في نهار الاثنين ١٣ نيسان بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للحرب، وطلب مني حجز كرسي له على درج المتحف الوطني عند الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر. هلّا لاقيتمونا؟

وداد حلواني

(زوجة عدنان حلواني الذي خطف في تاريخ ٢٤ أيلول العام ١٩٨٢)

للتذكير فقط

أنشأت الدولة اللبنانية لجنتين للبحث في موضوع المفقودين والمخطوفين. لجنة تحقيق رسمية برئاسة العميد الركن سليم أبو اسماعيل، في العام ٢٠٠٠. سجّل لديها ٢٠٤٦ مفقوداً، لكن الأهالي رفضوا نتائجها لأنها طالبت باعتبار كل مفقود مر على ظروف اختفائه مدة أربع سنوات وما فوق، ولم يعثر على جثته، بحكم المتوفى.

وشكّلت هيئة ثانية لتلقي شكاوى أهالي المفقودين برئاسة وزير التنمية الإدارية آنذاك فؤاد السعد، في العام ٢٠٠١. وسجل لديها نحو ٧٠٠ مفقود. وهذه اللجنة لم تخرج بتقرير رسمي، بل أذيعت مسودة عملها عبر نقابة المحامين في بيروت، التي كانت عضواً في هذه اللجنة، بحسب ما تشير رئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين وداد حلواني.

وقد قارنت لجنة الأهالي الأسماء وشطبت الأسماء المكررة في اللائحتين، إلى أن وصلت إلى الرقم ٢٣١٢ مفقوداً سُجّلوا في اللجنتين.

وللعلم فقط، فإن هناك مفقودين لم يبق أحد ليطالب بهم، وهناك من لا يثق باللجان، وهناك من سافر أهله أو هاجروا، وهناك من توفوا، وهناك من لم يعرف بوجود اللجنتين أصلاً... لذلك، قد يرتفع الرقم ليصل إلى نحو ١٧٠٠٠ مفقود ومخطوف، بحسب ما تتداول معظم الجهات التي تعنى بهذا الموضوع.